

سيناريوهات سياسة إدارة سعر الصرف للدينار من معاهدة بلازا 1985 إلى حرب العملات حديثا.

Scenarios of the exchange rate management policy for the dinar from the 1985 Plaza Treaty to the recent currency war.

عمر موساوي^{1*} ، أحمد عبد الكريم بوغزالة²

¹مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة، معهد العلوم والتقنيات التطبيقية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (الجزائر)

(Amormoussaoui7@gmail.com)

²مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة، كُلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)

(Boughazala@yahoo.fr)

تاريخ الاستلام: 2022/10/05؛ تاريخ المراجعة: 2022/10/10؛ تاريخ القبول: 2022/11/21

ملخص: تتيح المبادرات التنافسية للقوى العالمية فرصا للبلدان النامية لتطوير قدراتها و تنوع اقتصاداتها بقدر ما تشكل عبء وتهديدات لها في هاته الدراسة سنتطرق لتأثيراتها ودور سعر الصرف ضمن السياسة النقدية للبنك المركزي الجزائري في مواجهة الرياح المعاكسة للممارسات السياسية للقوى التنافسية وذلك تجنبنا لتكرار السيناريو المتشائم إن عمليات الرفع في معدلات الفائدة للفيدرالي ساهمت في رفع قيمة مؤشر الدولار لمستويات تاريخية 163% (1985) و أدت لعقد اتفاقيات مالية ما بين القوى المالية المتقدمة ذات التوجه الليبرالي المتوحش و أسهمت في التأثير على قيمة الدينار الجزائري و سعر صرفه و تسعى السلطات التنفيذية للقيام بإصلاحات اقتصادية لتجنب المخاطر وتحقيق سيناريو متفائل محتمل لتجنب تكرار سيناريوهات المتشائم تاريخي للاقتصاد الجزائري و خلصت الدراسة لوجود نمو سلبي الذي يؤدي لغياب العدالة الاجتماعية و يسبب فشل في سياسة الحماية الاجتماعية بتأثير ارتفاع مؤشر الدولار المتزايد و تزايد التهديدات و المخاطر المعيقة لنموذج النمو.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، BRI، B3W، اتفاقية بلازا، ميزان التجاري، التضخم، الجزائر. سيناريو.

تصنيف JEL: E43, E32, E59, E52

Abstract: Competing initiatives of global powers provide opportunities for developing countries to develop their capabilities and diversify their economies as much as they constitute a burden and threats to them. The interest rates of the Federal Reserve contributed to raising the value of the dollar index to historical levels of 163% (1985) and led to the conclusion of financial agreements between the advanced financial powers with a brutal liberal orientation and contributed to influencing the value of the Algerian dinar and its exchange rate, and the executive authorities are seeking to carry out economic reforms to avoid risks Achieving a possible optimistic scenario to avoid a repetition of historical pessimistic scenarios for the Algerian economy. The study concluded that there is negative growth that leads to the absence of social justice and causes a failure in the social protection policy due to the impact of the rising dollar index and the increasing threats and risks impeding the growth model.

Keywords: exchange rate, BRI, B3W, Plaza agreement, trade balance, inflation, Algeria, Scenario.

Classification JEL : E43, E32, E59, E52

*عمر موساوي Amormoussaoui7@gmail.com

I- تمهيد : تؤثر تقلبات أسعار الصرف على مختلف القطاعات والمؤشرات الاقتصادية الكلية ولها انعكاسات، وبشكل مباشر على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر الذي يعتمد على الطاقة الأحفورية كمورد إستراتيجي و تؤكد العديد من الدراسات السابقة على ذلك سواء بصعود أو نزول العملة الخضراء و الأمر ينطبق على اليورو وغيرها من العملات الصعبة الأخرى و تؤكد العديد من الدراسات السابقة على هيمنة الدولار والدور الضخم للعملة الخضراء في الأسواق العالمية من حيث حصة الدولار في التجارة العالمية (80%) وفي تقويم الدين الدولية وإصدارها ومختلف الأعمال الغير مصرفية العابرة للحدود (BOZ Ermine, 2020) ، وقد برزت أهميته بعد سنة 1955 أي بعد عشرة سنوات من اتفاقية بريتون و دز تقريبا (Chitu, 2012)، و تأكدت بعد إختيار اتفاقية بريتون و دز 1971 و ذلك بالتخلي عن قاعدة الذهب و برزت بشكل أكبر في أعقاب الأزمة المالية العالمية (EICHENGREEN, 2021) ¹. بصعود العملات كاليورو والرينميني، تستمر هذه الرواية، قد يكون الوضع مهيباً للتغيير؛ بدءاً من عام 2012، مع تعهد مارينو دراجي "افعل كل ما يتطلبه الأمر"، أكد البنك المركزي الأوروبي أنه على الاستعداد للعمل كمزود سيولة الملاذ الأخير للأسواق في الأصول المقومة باليورو في البلدان التي تستخدم اليورو (المفوضية الأوروبية، 2018). في عام 2020، مع إنشاء صندوق الإنعاش والتعافي الأوروبي بقيمة 850 مليار يورو، نشأ احتمال وجود مخزون متزايد من الأوراق المالية الحكومية الآمنة والسائلة المصنفة AAA ليتم الاحتفاظ بها على أنها احتياطات البنوك المركزية، و يمكن لليورو أن يكون بديلاً للدولار بشروط وهي تحقيق نمو طويل الأجل في منطقة اليورو مع إنشاء سوق موحد للدين العام بدعم من البنك المركزي الأوروبي، و وجود الرغبة المشتركة في تدويل اليورو لا سيما كعملة فواتير للتجارة و هو ما يسعى لتحقيقه صندوق التعافي الأوروبي (Ponsot, 2016)، و هناك يمكننا التساؤل حول صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر و إشكالية التوظيف و الإستثمار لتطويرة و أثره في تحقيق التعافي المستدام جزائرياً؟ وفي غضون ذلك، شرعت الصين في عملية تدويل العملة، بمساعدة الواردات المتزايدة والصادرات، استثمارات الحزام والطريق (BRI)، شبكة عالمية من مقايضات العملات الرنميني وبنوك المقاصة الرنمينية، وإضافة الرنميني إلى سلة حقوق السحب الخاصة (Kinkyo, 2022). وعليه فإن المبادرات المتنافسة بقدر ما تتيح فرص للبلدان النامية لتطويرة قدراتها في تنويع اقتصاداتها بقدر ما تشكل عبءاً وتهديدات لها وستتطرق في هاته الدراسة لتأثيراتها ودور سعر الصرف ضمن السياسة النقدية للبنك المركزي الجزائري في مواجهة الرياح المعاكسة للممارسات السياسية وذلك تجنباً لتكرار السيناريو المتشائم الذي أسست له عمليات الرفع في معدلات الفائدة للفيدرالي الأمريكي و ساهمت في رفع قيمة مؤشر الدولار لمستويات تاريخية 163% (1985) و أدت لعقد اتفاقيات مالية ما بين القوى المتقدمة المالية ذات التوجه الليبرالي المتوحش و أسهمت في التأثير على قيمة الدينار الجزائري و سعر صرفه و أثرت على أسعار النفط بتراجعات تسببت في انخفاضات حادة في مستويات الناتج الداخلي الخام و رفعت في معدلات التضخم و عرقلة مسيرة التنمية.

الدراسات السابقة المرتبطة بالدراسة: تعددت في السنوات الأخيرة الدراسات التي تربط بين التلاعب في قيم العملات الصعبة التقليدية كآلية للتقييم المبادلات التجارية وتأثيرها على أسعار السلع والخدمات محلياً والقدرة الشرائية للمواطن من ناحية إقتصادية وكذلك من ناحية إجتماعية وسياسية في ظل تنافس القوى العالمية من منطلقات إستراتيجية لتنفيذ مبادراتهم كالحزام والطريق الصينية ونحو بناء مستقبل أفضل للعالم (G7)؟

أ- قام بهذه الدراسة كل من: Serkan Arslanap، Barry Einchengreen، Chima Simpson-Bell، بعنوان: التآكل الخفي لهيمنة الدولار وصعود عملات الاحتياطات غير التقليدية (The stealth erosion of dollar dominance and the rise of nontraditional reserve currencies) إشكالية هذه الدراسة توثق انخفاضاً في حصة الدولار من الاحتياطات الدولية منذ عام 1999، من خلال انخفاض التنويع النشط للمحافظ من قبل مديري احتياطات البنوك المركزية، بدلاً من التغيرات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة، أو تراكم الاحتياطي من قبل مجموعة من البنوك المركزية ذات الميزانيات العمومية المميزة، أو التغيرات في تغطية استطلاعات تكوين الاحتياطي. الالفت للنظر أن مساهمة العملات كاليورو والين والجنه الإسترليني لم ترتفع بشكل متزامن. وبدلاً من ذلك، كان التحول عن الدولار في اتجاهين هما: الرنميني الصيني بمقدار الربع، وثلاثة أرباع العملات في البلدان الاقتصادات الناشئة التي لعبت دوراً محدوداً في الاحتياطات، وبالتالي، فإن تطور نظام الاحتياطي الدولي في السنوات العشرين الماضية هو تحرك تدريجي للابتعاد عن الدولار، وارتفاع متواضع في دور الرنميني، وتغيرات في سيولة السوق، والعوائد النسبية وإدارة الاحتياطات مما يعزز عوامل الجذب للعملات الاحتياطية غير التقليدية.

ب: قام بهذه الدراسة كل من: CamilaCasasa Georgios Georgiadis Gita Gopinath Helena Le EmineBoza ، " Patterns of invoicing currency in global trade: New evidence " ، Mezoc Arnaud Mehlb Tra Nguyen^d ، May 2022، 103604Volume 136 ، Journal of International Economics ، <https://doi.org/10.1016/j.jinteco.2022.103604> . تقدم هذه الورقة المعنونة بـ " أنماط عملات الفواتير في التجارة العالمية" مجموعة بيانات اللوحة الأكثر شمولاً وحداثة وتوفر بيانات عن حصص الصادرات والواردات المفوترة بالدولار الأمريكي واليورو والعملات الأخرى ل

115 دولة منذ عام 1990. وتؤكد الأدلة المستمدة من هذه البيانات النتائج التي توصلت إليها الأبحاث السابقة فيما يتعلق بالثبات القوي في أنماط عملات إصدار الفواتير والدور المهيمن عالميًا لـ الدولار الأمريكي؛ كما يشير إلى عدة حقائق جديدة، مثل زيادة استخدام الدولار واليورو في الفواتير، واستخدام اليورو كعملة آلية في أجزاء من إفريقيا. تمرير سعر الصرف والمرونة التجارية تؤكد التقديرات التي تحتوي على هذه البيانات أن البلدان التي تقدم فواتير أعلى بالدولار (اليورو) تميل إلى أن تشهد مرورًا أكبر لسعر صرف الدولار (اليورو) لأسعار وارتدادها وحساسية أعلى لأحجام تجارتها تجاه التقلبات في أسعار الصرف هذه، والتي يمكن أن تساعد مجموعة البيانات في استكشاف العلاقة بين عملات إصدار الفواتير وتأثيرات تحركات أسعار الصرف، أو تعميق التكامل التجاري أو بروز سلاسل القيمة العالمية، فضلاً عن دور العملات الدولية، وإدارة السياسة النقدية والتداعيات الدولية، والتي يمكن أن تكون أكثر تطلبًا في عالم ما بعد COVID-19، وهذا يتوافق مع إشكالية الدراسة المطروحة والتي تبحث في تأثير تقلبات أسعار الصرف وسيناريوهات السياسة النقدية المنتهجة من البنك المركزي الجزائري في ظل المبادرات الإستراتيجية المتنافسة؟ وهي إشكالية تبحث في تأثير تقلبات أسعار الصرف كالدولار (\$) والأورو (€ بعد 2002) وتأثيره على رصيد الميزان التجاري والموازنة في ظل نظام سعر الصرف الثابت سابقا (1986) واليوم في ظل نظام سعر الصرف المرن المدار (2022)؟ والتنافس ما بين القوى العالمية التقليدية والصاعدة من منطلقات إستراتيجية لتنفيذ مبادراتهم كالحزام والطريق الصينية ونحو بناء مستقبل أفضل للعالم (G7)؟

الهدف من الدراسة: تهدف الدراسة لمعرفة وضعية الاقتصاد الجزائري الحقيقية في ظل بيئة متحركة يسودها التنافس المتعاضم ما بين القوى العالمية التقليدية والصاعدة من منطلقات إستراتيجية مقارنة بالفترة السابقة قبل 1991 التي طبقت فيها السلطات التنفيذية نظام سعر الصرف الثابت و باختبار الفرض الأساسي المتمثل في جدوى استخدام نظام سعر الصرف المرن المدار بتخفيض قيمة الدينار الجزائري على التجارة الخارجية خلال الفترة 1994-2021 مقارنة بالفترة السابقة لما قبل 1990 التي طبقت فيها السلطات التنفيذية نظام سعر الصرف الثابت وما هي متطلبات نجاحه في ظل البيئة شديدة التنافس ما بين القوى العالمية التقليدية والصاعدة من منطلقات إستراتيجية لتنفيذ مبادراتهم كالحزام والطريق الصينية ونحو بناء مستقبل أفضل للعالم (G7).

أهمية الدراسة: تنبع من روح الإحساس بالمحافظة على المقدرات والمكتسبات وتطوير الإمكانيات والمهارات في إطار مؤسسي والانتقال من المنظور المالي المادي إلى المنظور الإنساني والدفع نحو تحريك العجلة الاقتصادية ومواجهة والتأقلم مع الإستراتيجيات والسياسات المتضاربة عالميا ما بين القوى، للإجابة على الإشكالية المطروحة تمت عملية صياغة الأسئلة التالية:

- هل السياسة النقدية للبنك المركزي ذات فعالية في البيئة اقتصادية شديدة التنافس ما بين القوى العالمية بطرح مبادرات كإستراتيجية كالحزام والطريق ومبادرة نحو بناء مستقبل أفضل للعالم؟
- علاقة سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري الجزائري (1994-2020)؟
- علاقة المستوى العام للأسعار والأرصدة النقدية بسعر صرف الدينار الجزائري (1994-2020)؟
- السيناريوهات المتوقعة (السياسة سعر الصرف المرن المدار) في ظل بيئة اقتصادية تمتاز بالتحولات والمنافسة الشديدة ما بين القوى العالمية؟

1.I- الإطار النظري لعلاقة معاهدة بلازا 1985 بسيناريوهات السياسة النقدية للمركزي الجزائري و استشرافها:

1.1.I- البيئة الاقتصادية العالمية المهيمنة لمعاهدة بلازا 1985: الاتفاقية التي ربطت سنة 1940 ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة (Parker, 1983) والتي حددت سعر الجنيه الإسترليني مقابل الدولار بمقدار 4.03 دولار وذلك نظرا لرغبة الحكومات في الحفاظ على سعر الصرف الثابت نسبيا و في أعقاب مؤتمر بريتون ووز في عام 1944 وقعت 44 دولة حول العالم صفقة لتنظيم اللوائح المالية مع إنشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛ و قد تأثر الجنيه الإسترليني حدة بسبب خروج بريطانيا بعد الحرب بمستوى غير مسبوق من الديون و توقيعها للحصول على قرض ميسر يسدد على مدى 50 عاما بمعدل فائدة يقدر بـ 2% و كثرة الشائعات بأن الباوند يتجه نحو التخفيض في قيمته و هو ما تأكد سنة 1949 و نظرا لعدم قدرة بريطانيا على التحول السريع من قاعدة الإنتاج الحربي إلى زمن الخدمة وتلبية حاجيات المستهلكين (HARROD, 1952).

وقد بدأت الولايات المتحدة منذ منتصف الستينات من القرن الماضي بالتدزم من أن شركائها التجاريين لا يتبنون سياسة سعر صرف لعملائهم تتفق مع فوائضهم التجارية وبمعنى آخر فإن الولايات المتحدة طالبت الدول ذات الفائض التجاري معها برفع أسعار صرف عملائهم. ولكن رد تلك الدول كان رفض هذه الفكرة وقالوا إن سبب تراجع الوضع التجاري الأمريكي هو إنتاجية الصناعة الأمريكية بسبب مستوى نوعية تلك السلع، مما رغبت المستهلكين عنها وحوصلهم لطلب أحسن جودة وأقل كلفة.

ولما استلم الرئيس ريتشارد نيكسون مقاليد الحكم عام 1969 واجهته هذه المشكلة فقام في العامين (1971-1972) بتخفيض الدولار مرتين حيال الذهب والعملات الرئيسية الأخرى، وأوقف اتفاق تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب؛ وتفعيل اتفاقية البترودولار (بريعة، 2017) التي تأكدت سنة 1975 وتفعيل سياسة نقدية لتوفير الاستقرار في أسعار الصرف وتحديد هوامش تذبذب للعملة المختلفة فيما بينها وبين الدولار الموعود بعد صدمة نيكسون. فيما يعرف بنظام الثعبان النقدي لسنة 1972.

وفي صيف عام 1980، قارب التضخم في أمريكا 15%، وارتفع معدل البطالة إلى 7.5% وفي عام 1981، نجح بول فولكر الذي كان يرأس مجلس الاحتياطي الأمريكي في التغلب على التضخم، معتمداً سياسة أسعار الفائدة المرتفعة وتشديد السياسة النقدية، حيث أقتع فولكر الأسواق المالية والشركات والأسر بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي؛ سيفعل كل ما هو ضروري، لضمان معدل تضخم مُنخفض ومُستقر في المستقبل؛ ورفع بول أسعار الفائدة إلى مستويات تاريخية لنحو 20%، ونجح في تخفيض التضخم بشكل كبير، من 11%، عام 1979 إلى نحو 4%، نهاية 1982 (Roach, 2022).

من خلال الشكل (01) يظهر أن الولايات المتحدة دعت إلى ضرورة التدخل من قبل ضد كل من اليابان وألمانيا الغربية آنذاك للعمل على رفع قيمة سعر صرف عملة البلدين أمام العملة الأمريكية في عام 1985 من خلال **معاهدة بلازا** (كدسة، لماذا إرتفع الدولار؟، 2022)²، حيث كان البلدان يحققان فائضا كبيرا في موازينهما التجارية مع أمريكا، خصوصا أن الولايات المتحدة كانت في هذا الوقت أيضا تعاني من ركود اقتصادي شديد بدءا من أواخر السبعينيات، و كلا اتفاقتين بلازا و اللوفر سنة 1987 سمحت للولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها الغربيين في النهج النيوليبرالي المتوحش بمعالجة مشاكلهم المالية والنقدية بعد صراع مرير مع الإيديولوجيا الشيوعية (Pollard, 2022).

I.1.2- السياسة النقدية للبنك المركزي الجزائري في مواجهة الأزمات الاقتصادية : تميزت سنوات السبعينيات بأهمية كبيرة من خلال تطبيق نظام جديد للتسيير مع انطلاق المخطط الاقتصادي للتنمية وأمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمثبتة عن اتفاقية بروتون وودوز عن تعويم أسعار الصرف تم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 . بالتخلي عن الحصص الثابتة في 1973 وظهور معدل مرن للصرف، كان على الجزائر تحديد قيمة الدينار على أساس سلة مكونة من 14 عملة؛ فتوجهت إلى تطبيق اقتصاد السوق بإنتهاج نظام التعويم الموجه خلال التسعينات (قانون النقد والقرض 1990) (فاطمة، إ.، 2013)؛ وفي عام 1986 تعرض الاقتصاد الجزائري لصدمة نفطية معاكسة واستجابات الحكومة للتراجع الكبير في إيرادات الصادرات باللجوء إلى الاقتراض من الخارج وبتشديد القيود على الواردات. وفي الوقت ذاته، اتبعت السلطات سياسة نشطة لسعر الصرف، تضمنت خفض قيمة الدينار الجزائري مقابل سلة العملات بنسبة 31% بين عامي 1986-1988.

وبعد 1986 أعلن عن تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري. فأصبح التغيير النسبي لكل عملية تدخل في سلة الدينار يحسب على أساس معدل الصرف السائد في سنة 1974 وهذا ما اعتبر تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار الجزائري التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس 1987.

ابتداء من سنة 1988، ألغي النظام الجامد وحل محله نظام يقضي بتخصيص النقد الأجنبي للبنوك التجارية ضمن إطار سقف ائتمانية، وهو ما يتمشى مع أهداف ميزان المدفوعات، وعلى أن تقوم البنوك بتخصيص النقد الأجنبي للمؤسسات العامة التي تتعامل معها. ومن سنة 1991 تولى مجلس النقد الائتمان مسؤولية وضع سياسة النقد الأجنبي والدين الخارجي، وكذلك سلطة اعتماد الاستثمارات الأجنبية والمشاريع المشتركة. ثم صدر قانون التمويل الإضافي في أوت 1990 الذي منح الشركات والأفراد حق حيازة حسابات بالعملات الأجنبية، وقد قامت هذه المرحلة على تنظيم إنزلاق تدريجي ومراقب لسعر الصرف طبق خلال فترة طويلة نوعا ما امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992. وخلال هذه المرحلة بالذات انتقل معدل سعر صرف الدينار من 4.936 دينار للدولار الواحد في نهاية 1987 إلى 10.476 دج/ دولار نهاية ديسمبر 1990 و 15.889 دج/ دولار نهاية جانفي 1991 ثم 16.595 دج / دولار نهاية فيفري من نفس السنة ليستقر في حوالي 17.8 دج/

دولار نهاية مارس 1991، وفي أواخر سبتمبر 1994 تم اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام جلسات التثبيت "Fixing" بداية 1994/10/1.

بعد تخفيض الدينار الجزائري في عام 1994، اتبعت السلطة النقدية سياسة مرنة لإدارة سعر الصرف، وجرى بعض التخفيض الإسمي حتى منتصف عام 1996 ومنذ ذلك الوقت أدت السياسات المالية المشددة وتقوية المركز الخارجي للجزائر إلى تعزيز استقرار سعر الصرف الإسمي مما ساعد بدوره على تثبيت التوقعات بانخفاض التضخم. ومن شأن هذه السياسة أن تساعد على حماية الجزائر من بعض الآثار المرعزعة للاستقرار والناجمة عن تقلب اسعار الطاقة، وذلك بتسهيل عملية التصحيح في مواجهة الصدمات الخارجية ارتفع سعر الصرف الفعلي للدينار بأكثر من 20٪ وتبعه انخفاض بحوالي 13٪ بين 1998-2001 (منصور، 2020).

1- تحليل إشرافي للبيانات وفق التحليل اللوغاريتمي: باتباع منهج تحليل البيانات، ندرس علاقة سعر الصرف والمستوى العام للأسعار والأرصدة النقدية مع مؤشرات دالة على الميزان التجاري الجزائري مقارنة تاريخية لفترتين قبل وبعد سنة 1994 وفي ظل غياب بعض البيانات المتواصلة لكل مؤشرات السياسة النقدية، وقد عمد الباحث لاستخدام التحليل اللوغاريتمي للبيانات وتحليل العلاقة البيانية للمنحنيات وفق مقارنة تاريخية لتأثير معاهدة بلازا لسنة 1985 على سعر صرف الدينار وقوته الشرائية وأثر تدحل البنك المركزي من خلال سياسته.

أ- التعريف بمتغيرات التحليل الإشرافي للبيانات وفق التحليل اللوغاريتمي المستخدمة ومصادرها

نحاول في هذا الجزء تقديم تحليل إشرافي للبيانات بمنحنيات، حيث يتم التعريف بالمتغيرات المستخدمة في الدراسة ومصادر البيانات، فترة الدراسة وعينة البحث واعتمادا على مقارنة تاريخية لمعاهدة بلازا سنة 1985 في ظل عمليات الرفع المتتالية للفيديرالي لمعدلات الفائدة وارتفاع مؤشر الدولار لسنة 2022 وهو حدث تاريخي يتكرر يحتاج لقراءة المنحنيات بطريقة استشرافية.

- **التعريف بالمتغيرات**: إن التحليل النظري للعلاقة بين الميزان التجاري والسياسة النقدية، تم الاعتماد في الجانب التطبيقي للدراسة المتغيرات التالية:

- مؤشر الصادرات والواردات لرصيد الميزان التجاري OP؛
- مؤشرات السياسة النقدية: وتمثل وهي: (التضخم ورمزنا له ب Inf ، عرض النقود بمعناه الواسع (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) ورمزنا له ب $M2$ ، صافي الائتمان المحلي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) ورمزنا له ب $CRIDIT$

- **مصادر البيانات**: تم الحصول على بيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بمؤشرات التنمية العالمية المتوفرة على موقعه.

ب- **العينة وحدود فترة الدراسة**: تم اختيار الفترة الممتدة بين 1974-2021. على اعتبار ان هذه الفترة شهدت ظروف اقتصادية شهدت تصحيح اختلالات كثيرة فضلا على ان مؤشر الصادرات والواردات لرصيد الميزان التجاري OP بما قد عرف اتجاهات مختلفة خلال ذات الفترة؛ والعينة محل الدراسة، فتتكون من دولة: الجزائر، وقد تم اختيارها، طبقاً لمعيار مدى توافر البيانات للمتغيرات محل الدراسة لكل سنوات فترة الدراسة أو لمعظمها.

ج- **التحليل اللوغاريتمي لوضعية الدينار الجزائري مقابل العملات الصعبة**: يبين الشكل (02) أن السلطة النقدية الجزائرية متمثلة في البنك المركزي عمدت خلال الفترة ما قبل 1994 لتخفيض قيمة الدينار الجزائري (35.05850083) بعدما كان (3.837449999) في 1980 في مجال تذبذب 0.3% و هو تذبذب كبير في قيمة الدينار أثرت على القوة الشرائية للمواطن الجزائري و خلقت عدم استقرار في قيمته أمره نفسه في الفترة من 2014 إلى سنة 2017 تذبذب بمستويات أقل في مجال 0.1% باستثناء تلك الفترة نجد أن قيمة الدينار بقية مستقرة في تذبذبا في مجال 0.05% في الفترة ما بين 1998-2021، حيث تسعى السلطة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدية و المالي؛ بينما في الفترة من 2003-2008 زادت قيمة الدينار الجزائري مقارنة بالدولار (77.394975 في 2003) وارتفع سعر صرفه في 2008 إلى (64.5828)، كما في سنوات 1985-1986 ولكن الإستهاء المقارن ما بين الفترتين التاريخيتين هو أن حالة الاستدانة الخارجية التي تشكلت في الفترة الثمانينات وحجم الإحتياطات النقدية الأجنبي في الفترة 2000-2010 وهو ما سمح للسلطات التنفيذية برفع قيمة الدينار الجزائري ودفع القوة الشرائية ومحاولة لجذب المستثمرين الأجانب وتحريك عجلة النمو من خلال القطاع الخاص.

د- التحليل اللوغاريتمي لوضعية الدولار مقابل اليورو: ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الشكل رقم (03) أن اليورو كعملة شهد تذبذبا في علاقته بالدولار منذ ظهوره على الساحة المعاملات الدولية في سنة 2002 و لم يلقى قبولا دوليا بالرغم من مكانة الاقتصاد الأوربي و قد حاولت البنوك المركزي والهيئات الدولية تعزيز الطلب عليه ليكون عملة احتياط قد تكون بدلا للدولار وذلك في ضوء تراجع قيمته و تذبذبه بمستويات مرتفعة أمام الدولار (1.01 مقابل الدولار في 2000 و 0.9 في 2002) و لكن استعادة مكانته في التعاملات والصفقات التجارية و كعملة إحتياط دولية (مثلت ما نسبته 17.9% ثم ارتفعت إلى ما يقارب 27.7% من إجمالي الاحتياطيات الدولية في 2009) و هو ما يعزز الطلب عليه و قد حقق أداء إيجابيا خلال فترة أزمة الرهن العقاري و الأزمة المالية مقابل الدولار كعملة (1.6037) و يرجع سبب ذلك لتباين أساليب المعالجة التي استخدمها كل من الفيدرالي الأمريكي و البنك المركزي الأوربي و كيف على زوج العملات (الدولار/اليورو) ف نجد أن الفيدرالي انتهج سياسة التسيير الكمي لتوفير السيولة من خلال عمليات الطباعة للدولار بينما المركزي الأوربي قاوم الأزمة و تداعياتها إلى أن انفجرت أزمة الديون السيادية اليونانية 2009 بحدوث اضطراب و ركود كبير و حالة من الضعف البنوي في الاقتصاد اليوناني و نقص المرونة في السياسة النقدية تطلب تدخل المركزي الأوربي من خلال حزم مالية و برنامج إنقاذ و عمليات شراء لسندات باليورو وفق سياسة عرفت فيما بعد التسيير الكمي بالإضافة لتأسيس صندوق التعافي الأوربي لمساعدة البلدان الأوربية وهذا ما أثر على اليورو كعملة خلال الفترة بتدوره مقابل الدولار (1.39 في سنة 2009 إلى 1.2 في سنة 2015) و لكن السياسة التسيير الكمي عن طريق شراء السندات من المركزي الأوربي و معدلات الفائدة الصفرية ساهمت في تعزيز قوة اليورو و سعر صرفه و قد اليورو في سعر صرفه مقابل الدولار ضعفا في أدائه في الآونة الأخيرة 2022 وصل إلى حالة التكافؤ بسبب تنامي أزمة الديون السيادية للبلدان الأعضاء و غياب النمو المستدام طويل الأجل و ارتفاع في معدلات التضخم الذي كان سلبيا زمن الجائحة الوبائية و أصبح مرتفعا جامحا لأسباب متعددة منها الأزمة الأوكرانية وحالة التوتر مع روسيا بسبب أزمة الطاقة أجبر المنطقة الأوربية (اليورو) المضي قدما في النهج النيوليبرالي المتوحش الذي سيعزز مكاسب الأحزاب اليمينية المتطرفة و لكن سياسة المركزي الأوربي تسيير في إطار توافقي مع الفيدرالي وسياساته بطريقة متزنة تضمن توطيد العلاقات التجارية والاستثمارية بعيد عن الحمائية الترامبية التي أكدت على أهمية القواسم المشتركة للمجتمع الغربي بشكل مخالف في التصريحات المبينة على إستراتيجية و إذا حدث عكس ذلك ستفصل السياسة الأوربية عن الأمريكية لعدم التجانس البنوي و القواسم المشتركة؛ يبدو أن السياسة النقدية للمركزي الأوربي من خلال عملية الرفع لمعدل الفائدة تواكب الفيدرالي الأمريكي لضمان التكافؤ الدني لليورو مقابل الدولار في ظل محاولة إيجاد حلول من السياسيين للمشاكل الاقتصادية كالارتهاق للطاقة الروسية.

أن السياسة النقدية للمركزي الجزائري فيما يتعلق بسعر الفائدة يجب تثبيت سعر الفائدة وتسيير في إطار تخفيضها في ظل سياسة التمويل غير التقليدي لتوفير السيولة مع أهمية الإصلاحات الاقتصادية لتحقيق التنوع وتعزيز مكاسب النمو في الناتج وخلق بيئة تسمح للسوق الحقيقية (للسلع والخدمات) وذلك بعيد عن الهيئات المصرفية التي تعرقل مسيرة التنمية من خلال الإجراءات المرتبطة بالسيرورة الإدارية.

و- تحليل وضعية سياسة سعر الصرف المنتهجة من المركزي الجزائري ضمن السياسة النقدية: يمكن القول أن معاهدة بلازا 1985 جاءت بعد عمليات رفع لمعدل الفائدة من الفيدرالي و التي أثرت على سعر الدولار بالارتفاع لمستويات خيالية كمؤشر 163% ومقارنة بالعملات الصعبة كالمارك الألماني والين الياباني حيث حققت تلك الاقتصاد وقتها فوائض في ميزانها التجاري و المستفيد الأول من ارتفاع سعر الدولار مقابل العملات الأخرى هو القطاع المالي الأمريكي و جاذبية سندات الخزانة الأمريكية، فمع انخفاض التضخم³ والسيطرة عليه تنخفض معدلات الفائدة تدريجيا وفق ممارسة الأداء السياسي لمواكبة السياسة النقدية فتتعرض الصادرات بانخفاض سعر صرف الدولار و هو بيت القصيد من معاهدة بلازا 1985 لإعادة النمو في الناتج المحلي الخام؛ و توفير الوظائف و تحريك العجلة الاقتصادية الأمريكية و لبلدان المتقدمة، و قد أثرت سياسة سعر الصرف المثبتة للدينار في ظل المحافظة على قوته الشرائية بعيدا عن قراءة التحولات الجيوبوليتيكية والإقتصادية؛ و اليوم يجب على سياسة سعر الصرف المرنة الإدارة من طرف السلطة النقدية أن تواكب الاتجاهات المعاكسة للسياسة و تكون ذات استقلالية، فتخفيض قيمة الدينار في مجال 10% ± يكون تدريجيا للمحافظة على الإحتياطي من النقد الأجنبي و تعزيز تراكمه و القيام بالإصلاحات التي تحقق التنوع لخلق النمو في الناتج مع أهمية جذب الإستثمار الأجنبي و تعزيز القدرات الوطنية في السوق الحقيقية و تطوير السوق المالية.

ل- تطورات الميزان التجاري الجزائري من معاهدة بلازا إلى اليوم: إن السياسات النقدية والمالية المنتهجة من القوى العالمية في محاربة التضخم و القضاء على حالة النمو السلبي و توفير بيئة تحفز النمو الاقتصادي فيما عرف (الريغانيزم والتاتشريزم) من خلال تخفيض النمو الاقتصادي عن طريق الديون السيادية ولد أزمة هيكلية للنظام الاشتراكي ومفاهيمه وخلق بيئة مالية بسيطرة الشركات المتعدية الجنسيات و مفاهيم الخصوصية و ساهم بانخفاض قيمة الدولار (نوة، 2016) وبالتالي عرفت أسعار النفط انخفاضاً بدءاً من سنة 1982 وتسارعت وتيرة انخفاضه إلى أن وصل

البرميل الواحد إلى 13 دولار في نهاية 1986 مقابل 40 دولار في 1981، حيث تميز الاقتصاد الجزائري في النصف الثاني من الثمانينات بتدهور مستمر في الميزان التجاري وحتى المدفوعات والسبب يمكن ارجاعه للتدهور في معدلات التبادل بسبب الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط (التدني الملحوظ لسعر الصادرات النفطية) وارتفاع حجم الواردات وهو ما يوضحه الشكل (04)؛ ويمكن ملاحظة أن الميزان التجاري الجزائري حقق فوائض وعجزات في فترة الدراسة الممتدة من سنة 1979-2021 ففي الفترة الأولى حقق عجزا 1981-1989 و مثلت الواردات من السلع والخدمات ما نسبته 30% من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الفترة في ظل قوة سعر صرف الدينار المثبت (غياب إصلاحات معالجة للسياسات البنك المركزي) و يمكن تحليل أسباب المؤدية الاستنادة الخارجية وقتها) بنقص سلاسل التوريد، وارتفاع التكاليف المواد السلعية، النمو الديمغرافي) و غياب الإصلاحات لتحريك القطاعات الاقتصادية و خلق النمو ؛

بينما في الفترة الثانية الممتدة من (1997-2008) حقق الميزان التجاري فائضا وساهمت الصادرات من السلع والخدمات في الناتج بنسبة كبيرة قدرت ب 50% ويمكن إرجاع ذلك لأثر تحرير سعر الصرف الدينار الجزائري وحجم المداخيل المتراكمة من المورد النفط والسياسة الكينزية من خلال البرامج والمخططات التنموية التي تلت برامج الإنعاش الاقتصادي في السنوات الأولى 1999 لحكم عبد العزيز بوتفليقة، ولكن غياب الإجراءات الرقابية و الإدمان على الطاقة الأحفورية و مداخيلها ولد حالة المرض الهولندي و الترهل بصعوبة تفعيل دور القطاعات الأخرى خارج المحروقات لتكون موردا بديلا تسهم في تعزيز الصادرات خارج المحروقات.

الفترة الممتدة من (2009-2013) و هي الفترة تراجع الصادرات من السلع والخدمات بحكم عدة إعتبارات منها الأزمة المالية العالمية و تراجعات في الأسواق المالية و إنتقالها لأزمة الديون السيادية في البلدان الأوربية (حالة اليونان) و تراجعات في قوة سعر الصرف الدولار مقابل العملات الصعبة الأخرى إلى غاية 2012 أين استعاد الدولار وزنه ومكانته مرة أخرى و عليه فإن حالة التباطؤ و تراجعات في مستويات النمو عالميا لتلك الفترة أدت لتراجع سعر البرميل و مداخيل الجزائر (غياب و تراجع الإستثمار الأجنبي و الوطني في القطاع المحروقات و كذلك الاستغلال و التنقيب) كلها عوامل ساهمت في تراجع الصادرات من السلع والخدمات عموما.

الفترة الممتدة من (2014-2020) يمكن تفسير الأسباب المؤدية لتراجع الصادرات من السلع والخدمات مقارنة بالواردات بتراجعات في أسعار المحروقات (نوفمبر 2016 اجتماع أوبك +) لتحديد المعروض النفطي مقارنة بالطلب عليه و ظهور بدائل طاقة غير أحفورية و لسياسات ممارسة من القوى العالمية غير تقليدية (سياسة الحمائية التجارية (قبان، 2017) و تجديد الإتفاقيات و منها فرض الرسوم الجمركية للحد من الواردات) و هنا نجد أن السلطات التنفيذية إنتهجت سياستين منها على المستوى النقدي (القيام بالتمويل الغير تقليدي (فاطمة، 2020) بتعديل المادة 45 مكرر من قانون النقد والقرض (رمضان، 2020)) و على المستوى المالي بإتخاذ إجراءات تقشفية (في صرف الإيرادات و ترشيدها، و الحد من الواردات بتقييد الإستيراد للمواد والسلع) و هذا لمواجهة الأزمة التي ولدت عجزا حادا تراكم مع أزمة الوباء (كوفيد-19-2020)

هـ- أثر سياسة سعر صرف الدينار الجزائري في الموازنة: إن الإنتقال من النموذج الكينزي التدخل في الحياة الإقتصادية إلى نموذج مقيد يسمح للقطاع الخاص بالإطلاق بشكل أفضل و مراقب، وفق آلية تقييد المقترضين و تصنيفهم لمستويات و منح الثقة فيهم في مجالات السداد الجبائي و هذا بتقدم سياسات حزبية مرتبطة برفع أو تخفيض الجباية للمستثمرين كتحفيز و توسيع لدائرة التحصيل الجبائي، و القيام بإصلاحات جادة في مجالات الصيرفة و الجباية بتعزيز المنتجات والأدوات والصيغ بالإضافة لأهمية الرقمنة ، إن أكبر إشكالية تواجه الموازنة هي النفقات التي تحتاج لترشيد وليس لتخفيضات و عليه فإن السياسة المرتبطة بتخفيض النفقات لا تحقق الهدف المنشود ، و استخدام العديد من الأدوات مثل التخفيضات في الميزانيات الاجتماعية و دعم الروح التضامنية للمجتمع بتفعيل الدور الديني وارشادي و عن طريق هيئات الضمان الإجتماعي والتأمين بتحرير مستويات الأجور عموما ، و تقييد الائتمان ، و زيادة العبء الضريبي ، و تخفيض تكلفة العمالة (تجميد التوظيف في الخدمة العامة وزيادة في الأجور ...). يتم عرض النتائج النظرية لهذا العلاج على النحو التالي: انخفاض الإنفاق العام يجعل من الممكن استعادة ثقة السوق، وانخفاض أسعار الفائدة (يمكن للدولة الاقتراض مقابل أقل) ويتم تخفيض العجز؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن تخفيض تكلفة العمالة وتخفيض الضرائب على الشركات سيعزز القدرة التنافسية للشركات التي يمكنها الفوز بأسواق جديدة (وطنية أو دولية). إن تحسين القدرة التنافسية الكلية للاقتصاد يعزز النمو ويزيد الإيرادات العامة ويتقلص العجز العام. لن تجدي نفعاً، لم تعمل هذه المخططات النظرية على الإطلاق عملياً، ولم تتحقق أبداً أهداف هذه السياسة (التقشف). وسيكون لها تأثير سلبي على النمو الذي سيكون ضرورياً، والذي يمكن أن يغذي الإيرادات على المدى الطويل.

إن تدابير التقشف التي تقلل من إنفاق الدولة، والمساعدة الاجتماعية، والمنافع العامة (الصحة والتعليم، وما إلى ذلك) ستكون لها عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة.

س- البطالة والتضخم في ظل انخفاض معدل الفائدة: يواجه المجتمع من نواحي اقتصادية مشكلتان هما إرتفاع مستويات البطالة وتزايد ازمة السكن والمشاكل الصحية والتعليمية وارتفاع معدلات التضخم " خصوصا في ظل تحرير قيمة الدينار " التي ستتم ولكن بطريقة متدرجة في إطار من الإصلاحات المخفضة لمستويات البطالة ورافعة لمستويات الأجرور و بالتالي التحرير في الممارسة لمختلف القطاعات بما المصرفية كأول قطاع يلزمه التحرير، وهناك يمكن التحدث عن أهمية الصيغ التمويل الإسلامية التي تتواءم مع المجتمع وتتفاعل مع انخفاض معدلات الفائدة لمستويات صفرية.

ش-تراكم المديونية الخارجية وفشل نظام سعر الصرف الثابت: ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل (05) أعلاه هو أن مستويات المديونية الخارجية بالدولار كانت مرتفعة منذ بداية الثمانينات حيث تجاوزت 30 مليار دولار في سنة 1994 و تؤثر على الناتج الداخلي الخام و ذلك في ظل عمليات التصحيح الهيكلي و سياسات التطهير المالي للمؤسسات العمومية و سياسات إعادة الخوصصة المفروضة من صندوق النقد الدولي و لعل ارتفاع معدل التضخم في سنوات ما قبل 1990 كان سببه ارتفاع تكاليف الاستيراد بالدولار و سياسة تثبيت سعر الصرف للدينار للمحافظة على القوة الشرائية و قد عمدت السلطات التنفيذية في ظل ارتفاع أسعار النفط عالميا في السوق و حرب الإرهاب في سنة 2001 ما بعد الإطاحة بالنظام العراقي لسنة 2003 و السياسة الاقتصادية الأمريكية تحت شعارها لبيل كلينتون منذ سنة 1992 " إنه الاقتصاد يا غبي " حيث سعت الشركات العالمية المتعدية الجنسيات للتدخل في العديد من اقتصاديات البلدان لما بعد الاتحاد السوفياتي، خلال الفترة الممتدة من بداية الثمانيات لغاية 1990 شهدت حالة تباطؤ في معدل نمو التجارة و مساهمتها في الناتج الداخلي الخام لأسباب متعددة نذكر منها قوة سعر صرف الدينار بفعل سياسة التثبيت المنتهجة من السلطات النقدية للبلاد و بدون غطاء نقدي من العملات الصعبة والذهب أدى ذلك لإرتفاع تكاليف المواد والسلع المستوردة (ظاهرة السوق السوداء) و تراجع مستويات القوة الشرائية للمواطن بفعل تزايد مستويات التضخم و ندرة المواد الاستهلاكية (عدم تحرير التجارة الخارجية و غياب المنافسة)، و حالة الإفلاس للمؤسسات العمومية ذات الملكية العامة لوسائل الإنتاج و لكن مع تحرير سعر الصرف للدينار الجزائري تدريجيا لمعالجة مشكلة الديون الخارجية بالدولار وحصل تعافي في مستويات نمو التجارة في سنة 2007 و لكن تنامي تراجع مستويات الدينار مقارنة بالعملات الصعبة ساهم في تباطؤ نمو التجارة و مساهمتها في الناتج الداخلي الخام و في ظل غياب معالجة حقيقية للقطاعات المختلفة الأخرى كالصناعة و الخدمات و غيرها لتساهم في معالجة خلل تراجع القوة الشرائية للمواطن.

ق- علاقة سعر الفائدة الحقيقي بمعدلات التضخم: قانون النقد والقرض (1990) وعمليات تحرير سعر الصرف للدينار الجزائري وصلت قيمته في 1994 إلى 35.05 مقابل الدولار بعدما كانت 4.8497 في سنة 1987 وقد شهدت الفترة ما قبل 1990 ارتفاعا في مستويات التضخم تمت مواجهتها بعمليات بالاستنادة الأجنبية للمحافظة على قيمة سعر صرف الدينار الجزائري حيث شهد معدل الفائدة الحقيقي مقارنة بمعدل التضخم قيمة إيجابية خلال فترة 1997-1999 ولكنه بقي في وضعية سلبية 2013 باستثناء سنة 2010 و بقي يتراوح ما بين الإيجاب والسلب لغاية 2021 و المقصود و هنا يمكن تفسير الحالة الاقتصادية الجزائرية بالدور السلبي للقطاع المصرفي (من خلال القوانين و الإجراءات والممارسات المنتهجة التي لا تسهم في تسهيل المعاملة المالية والتجارية بالإضافة للحالة المالية الجشعة التي يوفرها هذا بما يشبه حالة الرهن العقاري و أزمته التي شهدتها سنة 2007 في أمريكا)، وهو ما يوضحه الشكل (06)؛

2.1- تضارب الإستراتيجيات العالمية المتنافسة وآثرها وتأثيرها على الجزائر: يشكل فهم وإدراك أصحاب القرار للعمق الجيو إستراتيجي للجزائر كبلد في جنوب المتوسطية وفي منطقة شمال أفريقيا وما تمتلكه من مقومات ومقدرات أحد الدافع الجاذبة للاهتمام من القوى العالمية المتنافسة، وتحاول الجزائر الاستفادة من المتغيرات والتحول العالمية لبناء اقتصاد قوي ومنسجم مع المجتمع في ظل المحافظة على الثوابت التاريخية المؤسسة للدولة ولكن هناك الكثير من العراقيل والعوائق؛ ومن أهم المبادرات نجد مبادرة الحزام والطريق، نحو بناء مستقبل أفضل.

أ- مبادرة الحزام والطريق: والتي تهدف بوصفها مبادرة إستراتيجية إلى ربط الصين بباقي دول العالم وقاراته، على النحو يجعلها تقع في مركز ثقله الاقتصادي والسياسي (مبادرة جيوسياسية) و تنوع الأهداف الإستراتيجية الصينية من طريق الحرير الجديد بين أهداف اقتصادية و أخرى جيو إستراتيجية و لكنها تندرج تحت أهداف محلية و إقليمية و دولية و أهمها التعاون الاقتصادي و تعزيز النمو الاقتصادي العالمي و تعزيز التجارة ما بين

البلدان المشاركة في المبادرة و تدويل اليوان كعملة احتياط عالمية و زيادة رصيد بكين من القوة الناعمة في العالم، و تعزيز وتنمية والتصدي للقضايا الإستراتيجية المتعلقة بالطاقة، ولكنه يواجه تحديات رئيسية منها الموقف الأمريكي والقوى التقليدية تجاه المشروع منها المعارضة الأمريكية التي خلقت مبادرة جديدة (نحو بناء مستقبل أفضل للعالم) وسط تحفظات من اليابان والهند و تخوفات ممزوجة برغبة في الاستفادة من المشروع من الجانب الروسي والأوروبي؛ وهناك تحديات تمويلية و تحديات وجود حوكمة ضعيفة و بيروقراطية عميقة وعدم استقرار سياسي محتملة في البلدان التي قررت الانضمام للمبادرة (مطوع، 2020).

ب- **مبادرة نحو إعادة بناء عالم أفضل:** وهي مبادرة اقتصادية مقصودة من الولايات المتحدة الأمريكية وتم الإعلان عنها مسبقاً في سياق مجموعة السبعة (G7) في يونيو 2021. تم تصميم هذه المبادرة الأمريكية لتوفير بديل لمبادرة الحزام والطريق الصينية (BRI) لتطوير البنية التحتية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، لا يزال الرئيس بايدن يطلق المبادرة رسمياً خلال عام 2022، وتسعى المبادرة بقيادة الولايات المتحدة إلى معالجة البنية التحتية التي تبلغ قيمتها 40 تريليون دولار التي تحتاجها البلدان النامية بحلول عام 2035، وتهدف المبادرة إلى تحفيز التمويل للبنية التحتية عالية الجودة من القطاع الخاص وستشجع استثمارات القطاع الخاص التي تدعم "المناخ والصحة العامة". الأمن الصحي والتكنولوجيا الرقمية والمساواة بين الجنسين. " المبادرة مبنية على شبكة النقطة الزرقاء، وهي تعاون مشترك يهدف إلى بناء شبكة عالمية من خلال التمويل القائم على الإقراض لبناء الطرق والجسور والمطارات والموانئ ومحطات الطاقة (Randall Wray، 2022).

ج- **آثار التنافس وتضارب الإستراتيجيات العالمية على البلدان النامية (الجزائر نموذجاً):** سنركز في هذه الدراسة على الجوانب الاقتصادية والأمنية وسنحاول رصد الجوانب الإيجابية والسلبية المؤثرة على الجزائر من خلال التنافس ما بين المبادرات وتبني البلدان المنطقة لها وفق الرؤية الإستراتيجية والتاريخية لكل بلد ومقوماته وإمكاناته.

1- الآثار الاقتصادية: يمكن التنافس وتضارب الإستراتيجيات العالمية من خلال المبادرات المطروحة أن يؤثر إيجاباً أو سلباً على الاقتصاد الجزائري والبلد عموماً فالإستراتيجية الأمريكية (الغربية عموماً) من خلال المبادرة المطروحة لمجموعة السبعة و بعد الأزمة المالية لسنة 2008 و عمليات الطباعة بكميات هائلة للدولار حوالي 30 تريليون دولار (خنفر، 2022) في سياسات البنوك المركزية العالمية و الطلب عليه و عمليات الرفع المتكررة لمعدلات الفائدة من الفيدرالي الأمريكي حديثاً بعد الأزمة الوبائية التي اجتاحت العالم في سنة 2020، أدت إلى الارتفاع في مؤشر الدولار مقارنة بسلة العملات الأخرى كاليورو والين الياباني وغيرها (كدسة، 2022)؛ وهي سياسة يطلق عليها بحرب العملات عن طريق قيام الدول بالتلاعب بأسعار عملاتها من أجل تحقيق صادرات أكبر، ومستوردات أقل وهذا هو المعنى المتفق عليه كلاسيكياً، وتسعى الدول أحياناً لتخفيض العجز التجاري عن طريق تخفيض أسعار عملاتها حيال عملات الدول التي تتاجر معها. وبموجب عملة هذه الدولة، فإن المواطنين في الدول الأخرى يجدون أسعار سلعها صارت أقل بعملائهم. وهكذا تزيد الكميات المطلوبة على سلع وخدمات الدولة المنخفضة.

وعليه فإن التلاعب في أسعار الصرف وأسعار الفائدة من أدوات حرب العملات المعقدة والمتعددة المراحل وتؤثر على أسواق البورصة، والتبادل التجاري، وحرب الأسعار ووضع القيود على حركة السلع والخدمات وغيرها من الأشكال التي تسعى في نهاية المطاف إلى تحقيق امتيازات اقتصادية لدول على حساب دول أخرى، أو بمعنى آخر هي حالة الانتقال من لعبة الفوز للجميع إلى قاعدة الصفر، حيث تتحقق مكاسب لطرف على حساب الطرف الآخر.

يوضح الجانب الأيسر من الشكل (07) أن الدولار في الحقيقة قد تعزز بشكل ملحوظ في هذه الفترة. لذلك سنحتاج إلى استكشاف ما إذا كانت تغيرات أسعار الصرف سبباً شائعاً لكلا الحركتين. علاوة على ذلك، فإن الاتجاه الملحوظ للتنوع بعيداً عن الدولار ربما يكون قد تأثر بتغيير التصورات عنه والميل إلى الاحتفاظ بقيمته، ويتم قياس تأثير المصدقية هذا في الأدبيات على أنه متوسط معدل التقدير مقابل سلة حقوق السحب الخاصة على مدى السنوات الخمس الماضية. تظهر الجانب الأيمن من الشكل (07) أن الفرق بين مقياس المصدقية بالنسبة للدولار ومتوسطها لليورو والجنيه الاسترليني والين، ويظهر أن الدولار كان أقوى بشكل عام مقابل عملات الاحتياطيات التقليدية الأخرى على مدى العقد الماضي، مما يشير إلى ذلك ولا يمكن لتأثيرات المصدقية أن تساعد في تفسير انخفاض حصة الدولار في الاحتياطيات العالمية خلال هذه الفترة.

إن السعي لتحديد إتفاقيات مالية ونقدية (اتفاقية بلانزا 1985 والووفر 1987 لتسيير سعر صرف الدولار المرتفع كمؤشر) لتسيير أزمة النظام الليبيرالي الغربي المتآكل والمتعارض (الأنغولساكونيين) والأوربيين؛ وتفعيل سياسة المرونة مع الصين لنيكسون 1971 وفق إستراتيجية " الصين

الواحدة" (قبلان، اطروحات إدارة ترامب و نظام مابعد الحرب العالمية الثانية انقلاب " في السياسة الخارجية أم نسخة باهتة من الجاكسونية؟"، (2017) لإرغامها على تقديم تنازلات وهو ما أحدث أزمات منها:

- الأزمة السلوكية في مفاهيم الحرية (محاولة نشر ثقافة المال بعيدا عن المبادئ والقيم الإنسانية)؛
- صناعة الأزمات الوبائية والصحية لإرهاق الموازنات العمومية (تباطؤ الطلب بفعل ضعف الدولار قبل الوباء 2020)؛
- تزايد التوتر الجيوسياسي (الأزمة الأوكرانية نموذجاً) والنووية والانفلات الأمني والاضطرابات الاجتماعية (سيريلنكا وأوزباكستان)؛
- تزايد تكاليف الإستيراد بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار (مؤشر الدولار تجاوز 108%) وصدمة في القوة الشرائية للعملة المحلية (الدينار الجزائري والليرة التركية)؛ حيث تعتبر تدنية وتخفيض قيمة العملة وسيلة مواجهة للحد من الإستيراد و الحفاظ على الإحتياجات النقدية؛ ولكن غياب الإصلاحات الاقتصادية سنوات الثمانينات القرن الماضي (إصلاحات تعزز استقلالية البنك المركزي و القانون المتعلق بالنقد والقرض في ظل سياسة سعر الصرف الثابت للدينار) و عدم تحسس و الاستجابة للتحويلات الاقتصادية التي تقودها البلدان المتقدمة و الأمر نفسه فيما يرتبط بالمبادرات و الإستراتيجيات الاقتصادية و السياسات و الممارسات التي تتحكم في العرض والطلب في ظل التحويلات الطاقوية و التكنولوجيات الحديثة و الرقمنة هي عوامل ذات خطورة (تؤثر في سياسة سعر الصرف المرنة و المداورة و المعومة كما في الحالة التركية لليرة) و تتطلب حلولاً تبدأ بالتنوع القطاعي و تعزيز النمو و القضاء على البطالة و تعزيز القدرة الشرائية و محاربة التضخم إلا المستهدف منه و هو ما يمكن تحقيقه من خلال مبادرة الحزام و الطريق لتغليبها لفكرة " المقترح " و " الرأي " و الإطار " بدلا من إستراتيجية التي يتم طرحها من القوى و مجموعة السبعة و هي مبادرة أمريكي.

2- الآثار الأمنية: تسعى الجزائر إلى احتواء ظاهرة التهديد الأمني و تدفق المهاجرين والإرهاب الدولي وهي مدركة أن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي سببه تفاقم الظاهرة و ينتج من إنتشار (ظاهرة الهجرة) ظواهر خطيرة كالجريمة المنظمة و تجارة المخدرات و التطرف الديني و العرقي وهو ما يؤدي إلى خلق حالات من اللاستقرار والأمن و التوترات، و لعل فشل السياسات الاقتصادية عموماً و منها سياسة سعر الصرف في معالجة القضايا الاقتصادية و حالة التضارب في تنفيذ المبادرات و الإستراتيجية العالمية هي السبب الرئيسي في تنامي الظواهر المؤدية للفشل؛ و من الحلول المجدية لمواجهة التهديدات الأمنية الشراكة (حجاج، 2020)، و ما يوضحه الشكل (08).

II- النتائج ومناقشتها: ما يمكن ملاحظته أن هناك ثلاثة سيناريوهات مرتقبة في تحديد تأثير أثر السياسة النقدية عموماً و سياسة سعر الصرف المرنة المنتجة من البنك المركزي الجزائري في ظل تضارب المبادرات الإستراتيجية العالمية ما بين القوى المتنافسة و انعكاسها على الميزان التجاري و الموازنة العامة و القوة الشرائية للمواطن و من هذه السيناريوهات نجد ما يلي:

أ- السيناريو المتشائم: و هو السيناريو السيئ بالنسبة للوضعية الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية حيث تعتمد السلطات النقدية من خلال ممارسات البنك المركزي على تخفيض قيمة الدينار الجزائري لتلبية الأهداف الاقتصادية و السياسية ولكن على حساب أهداف السياسة الاجتماعية التي تمهد لتحقيق الحماية الاجتماعية و ذلك بسبب قوة العملات الصعبة (الدولار و قوة مؤشره المتزايدة بسبب قيام المركزي الأمريكي برفع معدل الفائدة للتحكم في المستويات المرتفعة للتضخم و التي تسببت فيها عمليات توفير السيولة من خلال سياسة التسيير الكمي للبنوك و الهيئات المالية)، و تأثير سياسة التسيير الكمي تؤثر على الأسواق المالية التي تمتاز بالعمق و التنوع في الأصول و درجة الإستثمار فيها.

إن الإستراتيجية الأمريكية من خلال المبادرة (نحو بناء مستقبل أفضل للعالم) التي تسعى من خلالها الشركات المتعدية الجنسيات للإستثمار في مجالات و قطاعات اقتصادية منها البنية التحتية و المناخ و الصحة و الرقمنة و الإعلام وغيرها في ظل التعارض مع الإيديولوجية و المقومات التاريخية للمجتمع الجزائري و في قوة الدولار كعملة التقويم للصفقات التجارية و الاستثمارية عالمياً بنسبة 80%، و مكانة الدولار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كعملة احتياط عالمية و حجم التعاملات مع البنوك المركزية العالمية لتحقيق الطلب على الدولار كلها عوامل مؤثرة تستدعي من السلطات التنفيذية و منها النقدية مواكبة الاتجاهات العكسية للسياسة التي يمكن أن تنعكس على الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية عموماً بما فيها الأمنية، بينما يمكن لسياسة سعر الصرف المرنة المدار أن تكون مرنة مع البيئة الاقتصادية و المبادرات المتنافسة من خلال تفعيل التحويلات و التغييرات الاقتصادية (تفعيل سياسة التنوع الاقتصادية في ظل تعزيز الشراكة الأمنية لحماية الحدود و تدنية التوترات المؤثرة و محاربة الجريمة المنظمة و الإرهاب)، حيث يمكن للسياسة النقدية من خلال سعر الصرف المرنة و المدار أن تساهم في تحقيق فوائض للميزان التجاري مع تخفيض و تجنب حالة المرض الهولندي التي يشكها قطاع المحروقات و صعوبة الإنتقال لتحقيق التنوع الطاقوي و في تحقيق النمو في الناتج بمعدلات نمو إيجابية و معدل تضخم في حدود معينة مستهدفة.

تواكب السياسة (النقدية) الاقتصادية في تحقيق مستهدفات السياسة العامة في إبراز المقومات الاقتصادية للجزائر من خلال تجنب الوقوع في الحالة الاقتصادية للفترة من 1981-1988 إن انخفاض سعر البرميل النفطى و سعر صرف الدولار الذي كان مرتفعا كمؤشر وفق معاهدة بلازا واللوهر و مع وجود سياسة نقدية (سعر الصرف المثبت للدینار) ، فرض على الخزينة اللجوء للاستدانة الخارجية التي تراكمت بمستويات كبيرة أثرت على الناتج الداخلى الخام في تلك السنوات، أدت للقيام بمعالجة مؤهلة على مستوى السياسة النقدية بتخفيض قيمة الدينار لمستويات أثرت على القوة الشرائية (فيما عرف باستقلالية البنك المركزي الجزائري و سن قوانين ترتبط بالنقد والقرض ومنها تحرير سعر صرف الدينار)، و بناء على السيناريو المتشائم في حالة الفشل التنوع الاقتصادي و تحييد المخاطر المؤثرة في تحقيق بيئة مستقرة سياسيا و أمنيا أن تؤثر على الناتج الداخلى الخام و معدلات النمو و ترفع من معدلات التضخم لمستويات جامحة و هو ما يؤثر على السياسة النقدية و يعيد القوة الشرائية للمربع الأول 1988 وهو احتمال ضعيف باعتباره كل المؤشرات و المبادرات تسعى لتحقيق التنافس في خلق الثروة ؛

ب - السيناريو المتفائل: و هو السيناريو الإيجابي بالنسبة للوضعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حيث تعتمد السلطات النقدية من خلال ممارسات البنك المركزي على تخفيض المؤقت لقيمة الدينار الجزائري لتحقيق الأهداف الاقتصادية ومراجعة أهداف السياسة الاجتماعية (الحماية الاجتماعية)، و ذلك بسبب قوة العملات الصعبة (الدولار و قوة مؤشره المتزايدة بسبب قيام المركزي الأمريكي برفع معدل الفائدة للتحكم في المستويات المرتفعة للتضخم و التي تسببت فيها عمليات توفير السيولة من خلال سياسة التسيير الكمي للبنوك والهيئات المالية)، و تأثير سياسة التسيير الكمي تؤثر على الأسواق المالية التي تمتاز بالعمق و التنوع في الأصول و درجة الإستثمار فيها.

إن الإستراتيجية الصينية من خلال المبادرة (حزام واحد وطريق واحد) التي تسعى من خلالها الشركات الصينية وبالشراكة مع الفاعلين في المبادرة للإستثمار في مجالات وقطاعات اقتصادية منها البنية التحتية والمناخ والطاقة والرقمنة والإعلام والطاقة النظيفة وغيرها مع عدم التعارض مع الإيديولوجية والمقومات التاريخية للمجتمع الجزائري، في ظل الرغبة في تدويل اليوان الصيني كبديل للدولار يمكن للعملة الوطنية وللقوة الشرائية أن ترتفع ، في أفق واعدة تستدعي من السلطات التنفيذية (النقدية) مواكبة الاتجاهات العكسية للسياسة التي يمكن أن تنعكس على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عموما بما فيها الأمنية، من خلال تشجيع المستثمرين وتجنب العراقيل الإدارية من خلال تحسين البيئة والمناخ الإستثمار 2022؛ يمكن لسياسة سعر الصرف تكون مرنة مع البيئة الاقتصادية والمبادرات المتنافسة لتحقيق السيناريو المتفائل من تنوع اقتصادي و تحييد المخاطر المؤثرة لتحقيق بيئة مستقرة سياسيا وأمنيا أن تؤثر على الناتج الداخلى الخام إيجابيا ويزيد من معدلات النمو ويكبح من معدلات التضخم وهو ما يؤثر على السياسة النقدية ويحسن القوة الشرائية وهو مرتقب باعتبار كل المؤشرات والمبادرات تسعى لتحقيق التنافس في خلق الثروة؛

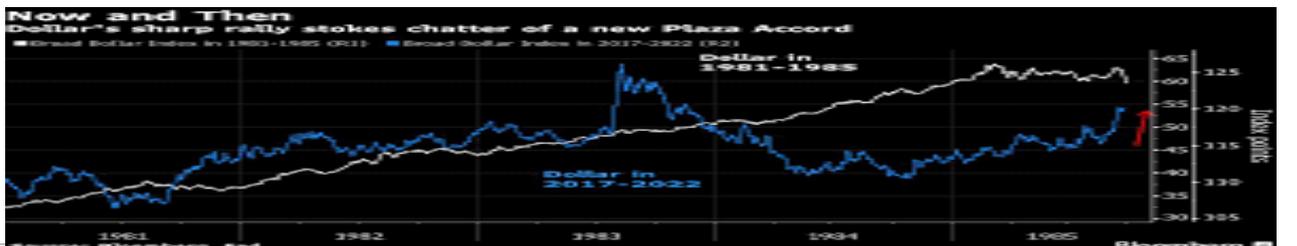
ج- السيناريو المرجح: و هو السيناريو محتمل بالنسبة للوضعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تعتمد فيه السلطات النقدية خفض المؤقت لقيمة الدينار الجزائري لتلبية الأهداف الاقتصادية و السياسية ولكن بمراجعة أهداف السياسة الاجتماعية التي تهدف لتحقيق الحماية الاجتماعية و ذلك بسبب قوة العملات الصعبة، بفرضية استمرارية الاتفاق النفطى أوبك+ المحددة للمعرض النفطى التي تسمح بإرتفاع الأسعار في ظل تزايد الطلب عليه ما لم تحدث حالة ركود حادة يمكن تغطيتها بإغلاق بسبب الوباء كحالة كوفيد-19 أو بإنتشار حالة من الأتهيارات الاقتصادية و الاضطرابات الاجتماعية والسياسية عالميا بسبب الارتفاع في قيمة الدولار كمؤشر لأعلى من 108% و تؤدي لتباطؤ في الطلب على النفط تخفض الأسعار لمستويات ما دون 60 دولار و هنا نجد أن كل مبادرة إيجابية و لكن الأكثر إيجابية هو الاعتماد على الذات و تتيح كل مبادرة مزايا تسمح بجذب التمويل الأجنبي و التكنولوجيا و الخبرة في فضاء يسمح بإعادة الاهتمام بالبنية التحتية الصلبة والمرنة و إحداث التنوع الاقتصادي؛ في أفق واعدة تستدعي من السلطات التنفيذية ومنها النقدية مواكبة الاتجاهات العكسية للسياسة التي يمكن أن تنعكس على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عموما بما فيها الأمنية، من خلال تشجيع المستثمرين وتجنب العراقيل الإدارية من خلال تحسين البيئة والمناخ الإستثمار 2022؛ بينما يمكن لسياسة سعر الصرف المرنة المدار أن تكون مرنة مع البيئة الاقتصادية والمبادرات المتنافسة وبناء على السيناريو المرجح في حالة تحقيق التنوع الاقتصادي و تحييد المخاطر المؤثرة لتحقيق بيئة مستقرة سياسيا وأمنيا أن تؤثر على الناتج الداخلى الخام إيجابيا ويزيد من معدلات النمو ويكبح من معدلات التضخم وهو ما يؤثر على السياسة النقدية ويحسن القوة الشرائية وهو مرتقب باعتبار كل المؤشرات والمبادرات تسعى لتحقيق التنافس في خلق الثروة؛

IV- الخلاصة : خلصت الدراسة لعدة أوجه ترتبط بالسوق الحقيقية والمالية والمخاطر المهددة للإستثمار والتجارة في الاقتصاد الجزائري منها:

1. ضرورة إحتواء ظاهرة التهديد الأمني وتدفق المهاجرين والإرهاب الدولي المسببة للتفاوت الاجتماعي والاقتصادي وتفرض حالة من اللااستقرار والأمن والتوترات؛ إن ظاهرة الهجرة من ظواهر خطيرة كالجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والتطرف الديني والعرقى وتؤثر على الاقتصاد؛
2. حالة التضارب في تنفيذ المبادرات والإستراتيجيات العالمية هي السبب الرئيسي في تنامي الظواهر المؤدية للفشل؛
3. ثلاثة سيناريوهات مرتقبة في تحديد تأثير أثر السياسة النقدية عموما وسياسة سعر الصرف المرن المنتهجة من البنك المركزي الجزائري وتنعكس على الميزان التجاري والموازنة العامة والقوة الشرائية للمواطن؛
4. ينعكس انخفاض قيمة الدينار الجزائري لتلبية الأهداف الاقتصادية على حساب السياسة الاجتماعية التي تهدف لتحقيق الحماية الاجتماعية؛
5. الإستراتيجية الأمريكية من خلال المبادرة (b3w) التي تسعى من خلالها الشركات المتعدية الجنسيات للإستثمار في مجالات وقطاعات اقتصادية منها البنية التحتية والمناخ والصحة والرقمنة والإعلام وغيرها في ظل التعارض مع الإيديولوجية والمقومات التاريخية للمجتمع الجزائري؛
6. ضرورة تفعيل سياسة التنوع الاقتصادية في ظل تعزيز الشراكة الأمنية لحماية الحدود وتدنية التوترات المؤثرة ومحاربة الجريمة المنظمة والإرهاب.
7. يمكن للسياسة النقدية من خلال سعر الصرف المرن والمدار المساهمة في تحقيق فوائض للميزان التجاري مع تخفيض وتجنب المرض الهولندي؛
8. يعتبر قطاع المحروقات " مورد إستراتيجي وليس ريعا في ظل المبادرات والإستراتيجيات المتنافسة" ولكن صعوبة الإنتقال لتحقيق التنوع الطاقوي " تعتبر عائق في الأمد المتوسط والبعيد" لتحقيق النمو في الناتج بمعدلات نمو إيجابية وتحقيق معدل تضخم في حدود معينة مستهدفة؛
9. تؤثر السياسة (النقدية) الاقتصادية في تحقيق مستهدفات السياسة العامة في إبراز المقومات الاقتصادية للجزائر من خلال تجنب الوقوع في الحالة الاقتصادية للفترة من 1981-1988؛
10. يمكن لانخفاض سعر البرميل النفطي وسعر صرف الدولار الذي كان مرتفعا كمؤشر وفق معاهدة بلازا والولفر ومع وجود سياسة نقدية (سعر الصرف المثبت للدينار)، أن يؤثر في المدى المتوسط والبعيد على السياسة الاقتصادية الجزائرية؛
11. فرض على الخزينة اللجوء للاستدانة الخارجية التي تراكمت بمستويات كبيرة أثرت على الناتج الداخلي الخام في سنوات الثمانينات؛
12. إن المبادرة الصينية للإستثمار في مجالات وقطاعات اقتصادية منها البنية التحتية والمناخ والطاقة والرقمنة والإعلام والطاقة النظيفة وغيرها مع عدم التعارض مع الإيديولوجية والمقومات التاريخية للمجتمع الجزائري؛
13. أفاق واعدة وتستدعي من السلطات التنفيذية (النقدية) مواكبة الاتجاهات العكسية للسياسة التي يمكن أن تنعكس على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عموما بما فيها الأمنية؛
14. إن تشجيع المستثمرين وتجنب العراقيل الإدارية من خلال تحسين البيئة والمناخ الإستثمار 2022؛
15. استمرارية الاتفاق النفطي أوبك+ المحددة للمعرض النفطي التي تسمح بإرتفاع الأسعار في ظل تزايد الطلب عليه ما لم تحدث حالة ركود حادة يمكن تغطيتها بإغلاق بسبب جائحة كوفيد-19 أو بإنتشار حالة من الانهيارات الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية والسياسية عالميا بسبب الارتفاع في قيمة الدولار كمؤشر لأعلى من 108%؛
16. إن سياسة سعر الصرف يجب تكون مرنة مع البيئة الاقتصادية والمبادرات المتنافسة وبناء على السيناريو المرجح لتحقيق التنوع الاقتصادي وتحييد المخاطر المؤثرة لتحقيق بيئة مستقرة سياسيا وأمنيا؛

الملاحق:

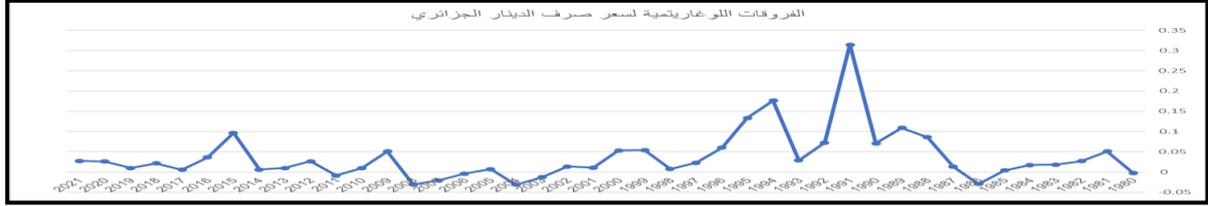
الشكل رقم (01): الصعود الحاد للدولار يثير الأقاويل حول اتفاق بلازا جديد بشأن العملة.



المصدر: مقال من إعداد في مجلة بوليميرغ:

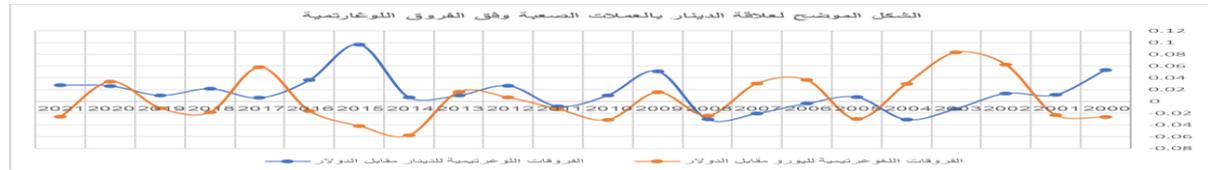
Ruth Carson ، Amelia Pollard " Surging Dollar Stirs Markets Buzz of a 1980s-Style Plaza Accord ", May 2022, accessed: <https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-05-18/surging-dollar-stirs-markets-buzz-of-a-1980s-style-plaza-accord> (2:47).

الشكل رقم (02): يبين الفروقات اللوغارتمية لسعر صرف الدينار.



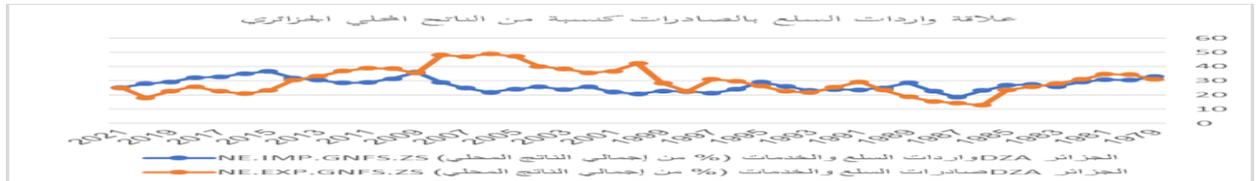
المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المأخوذة من البنك الدولي.

الشكل رقم (03): يوضح علاقة الدينار بالعملة الصعبة وفق الفروقات اللوغارتمية.



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات بيانات البنك الدولي حول الجزائر، بتاريخ الاطلاع 2022/07/26 (الساعة:14:45).

الشكل رقم (04): بين علاقة الصادرات بالواردات للفترة 1979-1990.

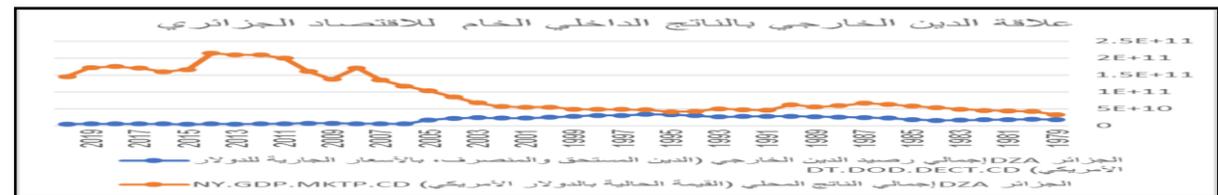


المصدر: من إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات الإحصاءات المالية صندوق النقد الدولي " الصادرات والواردات الجزائرية"، الجزائر، عبر

الحامل الإلكتروني: <https://data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF?end=2021&locations=DZ&start=1960&view=chart>

تاريخ الاطلاع: 2022/07/23 (التوقيت: 15:44).

الشكل رقم (05): علاقة الدين الخارجي بالناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري.



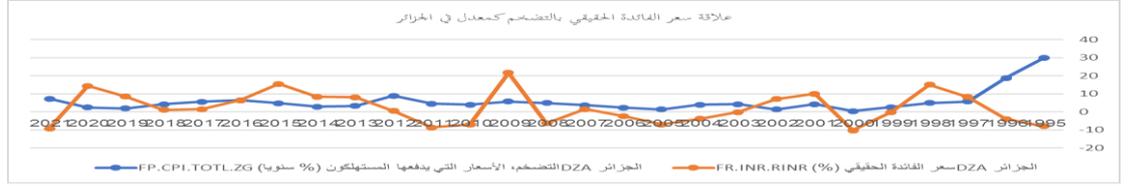
المصدر: من إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات الإحصاءات المالية لصندوق النقد الدولي " تراكم المديونية الخارجية"، الجزائر، عبر الحامل

الإلكتروني:

تاريخ <https://data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF?end=2021&locations=DZ&start=1960&view=chart>

الاطلاع: 2022/07/23 (التوقيت: 15:44).

الشكل رقم (06): علاقة سعر الفائدة الحقيقي بمعدل التضخم في الاقتصاد الجزائري.

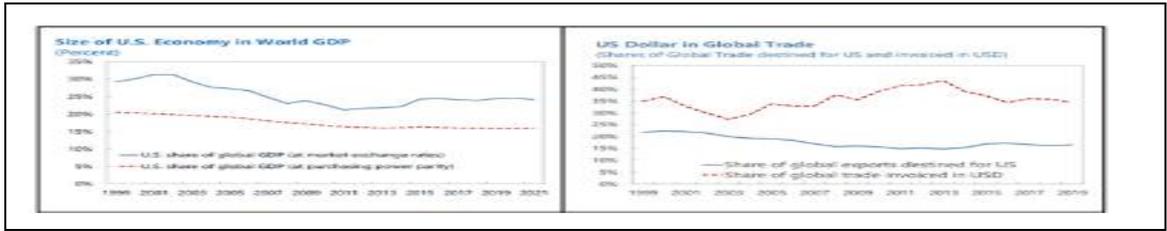


المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية " سعر الفائدة الحقيقي بمعدل التضخم "، الجزائر، عبر الحامل الإلكتروني:

تاريخ الاطلاع: <https://data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF?end=2021&locations=DZ&start=1960&view=chart>

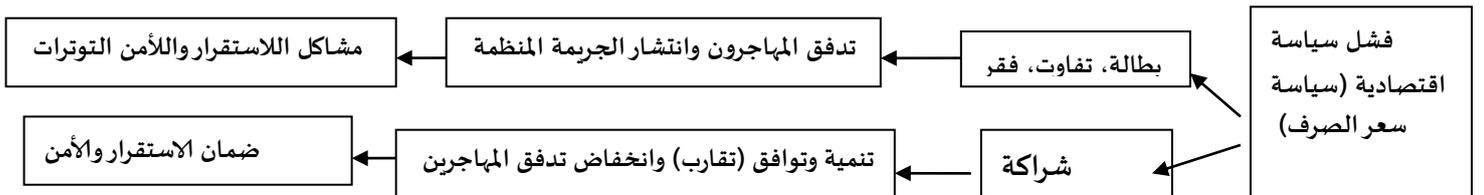
2022/07/23 (التوقيت: 15:44).

الشكل رقم (07): المحددات القياسية لحصة الدولار الأمريكي من الاحتياطيات.



Sources: Boz et al. (2020), IMF International Financial Statistics, IMF World Economic Outlook. Note: The share of the US dollar in global trade is based on calculations using the Boz et al. (2020) dataset and the IMF's International Financial Statistics.

الشكل رقم (08): يوضح ما آليات فشل السياسة الاقتصادية على البيئة والمجتمع.



المصدر: من إعداد الباحثين

- الإحالات والمراجع :

(بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2021/06/12/fact-sheet-president-biden-and-g7-leaders-launch-build-back-better-world-b3w-partnership>
BARRY EICHENGREEN. Will Central Bank Digital Currencies Doom Dollar Dominance? (AUGUST, 2021 9). <https://www.project-syndicate.org/commentary/central-bank-digital-currencies-will-not-end-dollar-dominance-by-barry-eichengreen-2021-08?barrier=accesspay>
BOZ Ermine, c. c. (2020, July). patterns in invoicing currency in Global Trade. *Journal of International Economics*, Volume 136. doi:<https://doi.org/10.1016/j.jinteco.2022.103604>

- Chitu, L. B. (2012, 05 23). When did the dollar overtake sterling as the leading international currency? Evidence from the bond markets. *ECB Working Paper, No. 1433*. Retrieved from <https://voxeu.org/article/when-did-dollar-overtake-sterling-leading-international-currency-evidence-bond-markets>
- Kinky, T. (2022, January). The intermediating role of the Chinese renminbi in Asian currency markets: Evidence from partial wavelet coherence. *North American Journal of Economics and Finance*, p. 17. doi:<https://doi.org/10.1016/j.najef.2021.101598>
- Pollard, R. C. (2022, may 18). Surging Dollar Stirs Markets Buzz of a 1980s-Style Plaza Accord. *bloomberg*. Retrieved from <https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-05-18/surging-dollar-stirs-markets-buzz-of-a-1980s-style-plaza-accord>
- Ponsot, J. F. (2016, January 6). The "four I's" of the international monetary system and the international role of the euro. *Research in International Business*, p. 9. doi:<https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2016.01.004>
- Roach, S. S. (2022, May 25). Jerome Powell's Volcker Deficit. *project-syndicate*. doi:<https://www.project-syndicate.org/commentary/jerome-powell-paul-volcker-inflation-interest-rate-contrast-by-stephen-s-roach-2022-05?barrier=accesspaylog>
- Chapter Eighteen - Biden's build back better proposal and the future of secular stagnation. Yeva Nersisyan L. Randall Wray. Pages 361-379. *Handbook of Economic Stagnation*. doi:<https://doi.org/10.1016/B978-0-12-815898-2.00017-3>
- إحسان أبو بريمة. (2017, 01 31). تقلبات الدولار و مستقبل أسعار النفط و البترو دولار. *المستقبل العربي*، 40، صفحة 17. doi:<https://search.emarefa.net/detail/BIM-760020>
- إرشاح فاطمة. (2013, 06 30). دور مجلس النقد في ضبط القطاع المصرفي. *revue critique de droit et sciences politiques*. Volume 8، صفحة 23. doi:<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/381/8/1/132635>
- رقاني، لالة فاطمة. (2020). التمويل غير التقليدي : حل للأزمة أم تأزم للوضع. *مجلة العلوم الإدارية و المالية*، 04(01)، الصفحات 85-95. تم الاسترداد من <https://search.emarefa.net/detail/BIM-995566>
- سعودي، صالح الدين وكزار، رمضان. (2020). انعكاسات تعديل قانون النقد و القرض في سنة 2017 على فعالية السياسة النقدية في الجزائر. *مجلة اقتصاد المال و الأعمال*، 2، الصفحات 449-464. تم الاسترداد من <https://search.emarefa.net/detail/BIM-1018815>
- كريمة جلطى، عبد الله بن منصور. (2020). أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على التجارة الخارجية خلال الفترة من 2017/1994. *المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة*، 01، صفحة 18. doi:<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/154/14/1/119982>
- محمد مطاوع. (سبتمبر، 2020). طريق الحرير الجديد في الإستراتيجية الصينية الاهداف الكبرى و الوزن الاستراتيجي و التحديات. *سياسات عربية*، 46، الصفحات 28-41.
- مراد حجاج. (31 جانفي، 2020). العلاقات الجزائرية الأوربية من اتفاقيات التعاون المشروط إلى اتفاقيات الشراكة الموسعة: الواقع و استشراف المستقبل. *المجلة الجزائرية للأمن و التنمية*، 09(16)، الصفحات 256-270. doi:<https://search.emarefa.net/detail/BIM-1007375>
- مروان قبلا. (يناير، 2017). أطروحات إدارة ترامب و نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية " إنقلاب " في السياسة الخارجية أم نسخة باهتة من الجاكسونية؟ *سياسات عربية، العدد 24*، الصفحات 97-112. تم الاسترداد من <https://search.emarefa.net/detail/BIM-746799>
- مروان قبلا. (31 01 2017). اطروحات إدارة ترامب و نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية انقلاب " في السياسة الخارجية أم نسخة باهتة من الجاكسونية؟". *سياسات عربية*، 24، صفحة 16. doi:<https://search.emarefa.net/detail/BIM-746799>
- نبيل بن كدسة. (14 يونيو، 2022). لماذا إرتفع الدولار ؟ صحيفة مال . تم الاسترداد من <https://maaal.com/2022/07/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%9F>
- نبيل بن كدسة. (14 يوليو، 2022). لماذا إرتفع الدولار؟ صحيفة المال.

وضاح خنفر. (25 يونيو، 2022). موازين . النظام الدولي ليس قائمًا إلى الأبد. عربي بوست .
doi:https://www.youtube.com/watch?v=q_AKpjDjRog

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

عمر موساوي ، أمحمد عبد الكريم بوغزالة (2022). سيناريوهات سياسة إدارة سعر الصرف للدينار من معاهدة بلازا 1985 إلى حرب العملات حديثا ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 09 (العدد 02)، الجزائر: جامعة قاصدي مرياح ورقلة، ص.ص 183-198.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا ل رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - مع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - مع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0).



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Economic Development is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**